العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى مصر

د. محمد السيد الحارونى*

مستخلص:

تتمثل أهمية البحث فى تحليل العلاقة السببية بين كُل من مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ومُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة من 2016/2015_1991/1990، ثم تحديد تأثير كُل منهُما على مُعدل البطالة فى مصر، وبصورة أكثر تفصيلاً تتمثل أهداف البحث فى التالى:

_ دراسة العلاقة بين تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى فى الأدب الاقتصادى بغرض تحديد العلاقة السببية بينهُما وفقاً للتأصيل النظرى والتطبيقى.

_ دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى المُباشر وخفض مُعدل البطالة وفقاً للتأصيل النظرى والتطبيقى.

_ دراسة العلاقة بين نمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة وفقاً للتأصيل النظرى والتطبيقى.

_ دراسة تطور حجم ومُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى ومُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة.

_ قياس العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى.

_ تحديد مدى تأثير مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى على مُعدل البطالة فى مصر وأيهُما أكثر تأثيراً.

هذا ولقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج تتمثل فى التالى:

* أستاذ الاقتصاد المساعد، المعهد العالى للدراسات التعاونية والإداري، مصر.
E-mail: m-h1002005@yahoo.com

- **بالنسبة لمدى قبول أو عدم قبول الفرض الأول القائل"بأنه لا يوجد تأثير لمُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر على الناتج المحلى الإجمالى بشكل مُباشر"، فقد تم رفض صحة هذا الفرض حيث هُناك تأثير لمُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر على الناتج المحلى الاجمالى بشكل مُباشر، حيث أكدت النتائج على أن الدرجة التفسيرية للتغيرات التى تطرأ على مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى يكون نتيجة التغيرات فى مُعدل نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية بحوالى 47.9%، وبعد أخذ تحويلة الجذر التربيعى أصبحت الدرجة التفسرية 53.4%.**
- **أما بالنسبة لمدى قبول أو عدم قبول الفرض الثانى القائل بأنه "لا يوجد تأثير لنمو الناتج المحلى الاجمالى على خفض معدلات البطالة فى جمهورية مصر العربية"، فقد تم رفض صحة هذا الفرض حيث هُناك تأثير لمُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى على مُعدل البطالة فى مصر بشكل مُباشر، وأن العلاقة بينهما علاقة عكسية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، ولقد أكدت النتائج على أن الدرجة التفسيرية للتغيرات التى تطرأ على مُعدل البطالة السنوى نتيجة التغيرات فى مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى يُقدر بحوالى 27.44%.**
- **أما بالنسبة لمدى قبول أو عدم قبول الفرض الثالث القائل بأنه " لا توجد تأثير لمُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى على مُعدل البطالة"، فقد تم رفض صحة هذا الفرض حيث هُناك تأثير لمُعدل نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية على مُعدل البطالة إلا أن هذا التأثير تأثير غير مُباشر بين المُتغيرين.**

_ هذا ولقد تم تقديم بعض التوصيات فى ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج.

كلمات مُفتاحية:

الاستثمار الأجنبى المُباشر، نمو الناتج المحلى الاجمالى، مُعدل البطالة.

مُقدمة:

تتمثل المُشكلة الرئيسية أمام صانعى السياسات الاقتصادية فى كيفية الارتفاع بمُعدل النمو الاقتصادى (الناتج المحلى الاجمالى) والحد من مُعدل البطالة من خلال خلق مزيد من فُرص العمل، ومن هُنا جاء الاهتمام بالاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية المُباشرة التى تعاظم دورها على الصعيد العالمى (Alguacil M. T., et., 2002, p.375)[1] لما تُحققه من عوائد على الدول المُضيفة ويظهر هذا بشكل أكثر وضوحاً فى الدول النامية نظراً لعدم كفاية المُدخرات المحلية وما ينجُم عن هذه الاستثمارات من مكاسب تتمثل فى خلق مزيد من فُرص عمل وتنوع مصادر الدخل وجلب التكنولوجيا الحديثة وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق

مزايا تنافُسية وتحسين مُستوى المعيشة، وهذا ما أكدته نماذج النمو النيو كلاسيك (Solow_ Swan) ونماذج النمو الداخلى.

فإن زيادة مُعدل النمو الاقتصادى والحد من مُعدل البطالة يتطلب تشجيع الاستثمار الأجنبى والسعى نحو تحسين المناخ المُلائم لاستقطاب الإستثمار الأجنبى المُباشر، وعليه فقد إستحوذت دراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادى وغيرها من المُتغيرات الاقتصادية على اهتمام كبير فى الدراسات التجريبية بهدف معرفة العلاقة السببية بينهُم.

مُشكلة البحث:

تتمثل مُشكلة البحث فى التحقُق من طبيعة العلاقة السببية بين كُل من مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى على مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الأجلين القصير والطويل، وكذلك تحديد مدى تأثير كُل مُتغير منهما على مُعدل البطالة فى مصر.

أهمية البحث وهدفه:

لكى يُمكن صياغة السياسات الاقتصادية بصورة سليمة فلابُد من تحديد العلاقة بين المُتغيرات الاقتصادية وخاصة مُتغيرات الدراسة الحالية والمُتمثلة فى مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبي المُباشرة ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة، حيث أن دراسة العلاقة بين هذه المُتغيرات وفهمها يُمكن من إتخاذ ورسم سياسة فعالة فى تعزيز النمو الاقتصادى والحد من مُعدلات البطالة فى مصر.

ووفقاً لذلك فإن الهدف الأساسى لهذا البحث يتمثل فى تحليل العلاقة السببية بين كُل من مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر، لتحديد أى منهُما يُسبب الأخر ثم تحديد تأثير كُل منهُما على مُعدل البطالة فى مصر، وبصورة أكثر تفصيلاً تتمثل أهداف البحث فى التالى:

_ دراسة العلاقة بين تدفُق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى فى الأدب الاقتصادى بغرض تحديد العلاقة السببية بينهُما وفقاً للتأصيل النظرى والتطبيقى.

_ دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبى وخفض مُعدل البطالة وفقاً للتأصيل النظرى والتطبيقى.

_ دراسة العلاقة بين نمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة بينهُما وفقاً للتأصيل النظرى والتطبيقى.

_ دراسة تطور حجم ومُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة.

_ قياس العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى.

_ تحديد مدى تأثير مُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى على مُعدل البطالة فى مصر وأيهُما أكثر تأثيراً.

_ تقديم بعض التوصيات فى ضوء ما يتم التوصل اليه من نتائج.

فروض البحث:

قَسم الباحث فروض البحث إلى ثلاثة فروض أساسية طبقاً للنماذج المُستخدمة لقياس الدلالة الإحصائية لأثر العلاقة السببية والتفاعلية بين كُل من مُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى مصر كما يلي:

الفرض الأول:"لا يوجد تأثير لمُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى المُباشر على الناتج المحلى الاجمالى بشكل مُباشر".

الفرض الثانى:"لا يوجد تأثير مُباشر لمُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى على مُعدل البطالة".

الفرض الثالث:"لا يوجد تأثير لمُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى على مُعدل البطالة فى مصر بشكل مُباشر".

منهج البحث:

يرتكز البحث على أُسلوبين من أساليب البحث وهما:

• الأُسلوب النظرى أو الاستنباطى.

هذا الأُسلوب يتعلق باستعراض الأدبيات النظرية بين العلاقة بين تدفُّق الإستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى،العلاقة بين النمو الاقتصادى والبطالة، وكذلك العلاقة بين تدفُّق الاستثمار الأجنبى والبطالة، مع استعراض الأدبيات التجريبية التى عُرضت فى هذا الشأن.

كذلك استعراض تطور حجم ومُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى وتطور نمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة.

• الأُسلوب التطبيقى أو الاستقرائى.

وهُنا يتم تصميم نموذج إحصائى مُناسب لإختبار صحة أو خطأ الفروض التى قام عليها البحث وذلك وفقاً لبيانات السلسلة الزمنية التى تُغطى من 1991/1990 حتى عام 2016/2015 ، وذلك بالاعتماد على أُسلوب التكامل المُشترك لجوهانسون وإختبار ديكى فوللر وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM وإستخدام نموذج الإنحدار الخطى البسيط.

خطة البحث:

يستعرض البحث العلاقة السببية بين مُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى الأدب الاقتصادى، ثم دراسة هذه العلاقة فى واقع الاقتصاد المصرى من خلال المؤشرات التى تُعبر عن هذه المُتغيرات، وتحديد الأهمية النسبية لكُل من معدل نمو

تدفُق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة خلال فترة الدراسة، ثم من خلال بناء نموذج قياسى يتم قياس العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة.

وعليه فإن البحث يُقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية وهى: دراسة العلاقة بين تدفُقات الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة فى الأدبيات النظرية والتجريبية، دراسة تطور حجم ومُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة خلال فترة الدراسة، قياس العلاقة السببية بين مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة، النتائج والتوصيات.

[2] العلاقة بين تدفُقات الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة:

1/2: الأدبيات النظرية:

أولاً: العلاقة بين تدفُقات الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الإجمالى:

هُناك العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين تدفُقات الاستثمار الأجنبى المُباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى، ولقد أكدت هذه الدراسات على وجود وجهتى نظر بشأن هذه العلاقة وهما:

وجهة النظر الأولى:

ترى أن لتدفُق الاستثمارات الأجنبية أثر إيجابى على الأداء الاقتصادى بالدول النامية ومنها مصر، حيث تُعزز هذه الاستثمارات نمو الناتج المحلى الاجمالى بالدولة المُضيفة لما تُقترن به هذه الاستثمارات من مزايا عديدة (Balamuurali& Bogahawatte C, 2004,pp.37,38)[2] منها على سبيل المثال لا الحصر[3]:

_ زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى وإرتفاع مُتوسط نصيب الفرد منه وتحسين مُستوى المعيشة.

_ توفير فُرص عمل وتقليل نسب البطالة.

_ توفير مُنتجات للمواطنين والمُستثمرين.

_ زيادة مُعدلات التكوين الرأسمالى للدولة.

_ توفير التخصُصات المُختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.

_ إنتاج السلع والخدمات التى تُشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها.

وجهة النظر الثانية:

ترى أن لتدفُق الاستثمارات الأجنبية مجموعة من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول المُضيفة ولهُم مجموعة من المُبررات منها ما يلى:

- **يترتب على تدفُقات الاستثمارات الأجنبية أثر المُزاحمة على الإستثمارات المحلية.**
- **يترتب على تدفُقات الاستثمارات الأجنبية استخدام التكنولوجيا الحديثة التى قد تحل محل الأيدى العاملة ومن ثم تقليل فُرص العمل وزيادة مُعدل البطالة بالدول المُضيفة.**
- **تدفُقات الاستثمارات الأجنبية قد تكتفى بالسوق المحلى للدولة المُضيفة ومن ثم لا تُسهم فى زيادة التصدير وتحسين الميزة التنافسية بالدولة المُضيفة، هذا بالإضافة إلى التدفُق العكسى لتحويلات الأرباح لخارج الدولة المُضيفة**

وعموماً فإن دراسة العلاقة بين تدفُق الاستثمارات الأجنبية المُباشرة ونمو الناتج المحلى الاجمالى إهتم بها بعض الباحثين سواء بالدول المُتقدمة أو الدول النامية وذلك ضمن نماذج النمو النيو كلاسيكية وذلك من خلال (نماذج النمو الذاتى)[4] من خلال أربع قنوات رئيسية[5] Chowdhury (A. & Mavrotas G.2003, p.9 هى:

- **مُحددات النمو الاقتصادى.**
- **مُحددات الاستثمارات الأجنبية.**
- **دور الشركات مُتعددة الجنسيات فى الدول المُضيفة.**
- **إتجاه العلاقة السببية بين الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والنمو الاقتصادى.**

ثانياً: العلاقة بين نمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة:

قد حاولت دراسات قياسية كثيرة تقييم أثر نمو الناتج المحلى الاجمالى على مُعدلات التشغيل وتراجع مُعدلات البطالة، وأثبتت أغلبيتها وجود علاقة طردية بين النمو والبطالة، ويُعد " قانون أوكن" _ نسبة إلى الاقتصادي الأميركي آرثر أوكن_ من أهم النماذج التي تُثبت هذه العلاقة وتُقدر قوتها.

ويفترض هذا القانون _ وفقا للبيانات الإحصائية التي إعتمد عليها صاحبه_ أن كُل إرتفاع قدره 3% في الناتج المحلي الإجمالي يُقابله تراجُع في مُعدل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة[6].

لكن الدراسات القُطرية بينت أن قيمة قانون "أوكن" تختلف من بلد إلى آخر، كما أن إعتماد منهجيات مُغايرة في بناء الاحصائيات يؤدي بدوره إلى إختلاف في تقييم قوة العلاقة، حيث أشارت دراسات لاحقة إلى أن نمو أقل مما وجده "أوكن" يكفي لتراجُع البطالة بنقطة واحدة.

ومما يؤثر كذلك على قوة العلاقة بين النمو الاقتصادى والبطالة نوعية الانشطة الانتاجية

التي تدفع النمو الاقتصادي، فبعض الصناعات والأنشطة الخدمية تستخدم أعداداً كبيرة من اليد العاملة، في حين تكون أنشطة أُخرى كثيفة رأس المال وتعتمد بالتالى على أيدى عاملة أقل.

وتتحدد نسبة إرتفاع مُعدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المُعتمدة كما أكد التحليل الكينزي على سياسة الانعاش من خلال جانب الطلب وهو الاعتقاد السائد غالباً لدى مُعظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من إعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائياً إذا ارتفعت مُعدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على جانب العرض.

غير أن المُلاحظ أن هُناك ترابط كبير بين النمو الاقتصادى وتغيير نسب البطالة، فمُعدلات نمو مُرتفعة تدُل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة وفي المُقابل تدُل حالة الركود الذي عادةً ما يتوافق مع نسب نمو مُنخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان فُرص العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق فُرص العمل الجديدة تقل عن المُستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الإنخفاض، هذا الأمر يُعتبر طبيعياً في التحليل النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادى وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يُحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسُب بين مُعدلات النمو الاقتصادى ونسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة مُعينة لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة بنفس النسبة.

فوفقاً للمفهوم الذي طرحه اوكن"Okun" للبطالة والذي يربط الدخل الحقيقي وتأثير النمو الاقتصادى على مُعدل البطالة، فانخفاض الدخل يعني إنخفاض في الانتاج وتسريح للقوى العاملة وبالتالي وجود عدد من العاطلين أو ما نسميه بالهدر الاقتصادي للموارد البشرية التي تُمثل عنصر أساسي في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وهذا ما يُحاول البحث تسليط الضوء عليه، وهُناك العديد من الدراسات السابقة التى اهتمت بالعلاقة بين النمو الاقتصادى ومُعدل البطالة ومنها ما يلى:

1_ دراسة "Roa. J Maria 2008" تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة وأصل التقلُبات في نماذج النمو الاقتصادي من خلال تحليل التفاعُل المُشترك بين النمو الاقتصادي والبطالة في نموذج النمو الاقتصادي العام، وبينت الدراسة أن مُعدل البطالة ومُتوسط دخل الفرد يتقلبان على مدى الدورات وبإختلاف الفترات الزمنية وكُل ذلك يتكرر خلال مسار الدورات، ومن هُنا فالتحليل الديناميكي يُبين ايجابية نمو الدخل بإتجاه مُستدام بتراكُم المعرفة[7].

2_ دراسة "Syed M. Ahsan and Xing-Fei Liu 2008" لدراسة أثر النمو الاقتصادى على مُعدل البطالة وطبقت ذلك على خمس دول عربية هى "الأُردن وتونس والجزائر والمغرب ومصر" وذلك خلال الفترة من 1990 وحتى 2006، ولقد إعتمدت هذه الدراسة على تصنيف

البيانات وفقاً للنوع واستخدمت الانحدار نصف اللوغارتمي وإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية، وتوصلت إلى أن سُلوك البطالة في عدد السُكان ومنهُم الرجال بشكل خاص مُترابط مع النمو الصحي، وأن النمو الاقتصادى يعمل على تخفيض البطالة، وكما أن التعليم له أثر إيجابي في تخفيض البطالة فقد حثت الدراسة فى النهاية على الاهتمام بالتعليم وخاصة تعليم النساء[8].

3_ دراسة "Hubert Gabrisch &Herbert Buscher 2005" بعنوان تحليل علاقة البطالة والنمو الاقتصادى في الدول المُتحولة، ووجدت الدراسة أن البطالةَ العاليةَ تعمل بشكل مُخيب للآمال في بلدانِ مركز أُوروبا وشرقها، ولقد إستندت الدراسة على استخدام أُسلوب الانحدار، ولقد توصلت الدراسة إلى ان البطالة تنخفض مع زيادة مُعدل النمو الاقتصادى وليس تغير البيئةَ المؤسساتية[9].

3_ دراسة "M.Zagler 2003" بعنوان العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في أربع دول اوروبية رئيسة هي(فرنسا، والمانيا، وايطاليا، والمملكة المُتحدة)، ولقد إستخدامت الدراسة نموذج correction error vector model حيث مُعدل البطالة مُتغير تابع والمُتغير المُستقل هو مُعدل النمو الاقتصادي، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط ايجابي بين المُتغيرين وهذا لا يتلاءم مع قانون "اوكن" في المدى الطويل، أما في المدى القصير فان أي زيادة في مُعدل البطالة تؤدي إلى انخفاض في مُعدل النمو الاقتصادي[10].

4_ دراسة "Fabien. Tripier 2002" لدراسة طبيعة العلاقة بين مُعدل البطالة والنمو الاقتصادي باستخدام الارتباط الديناميكي الذي طوره Croux وأخذ بيانات فصلية لمُعدلات البطالة ونمو انتاجية العمل لاقتصاد الولايات المُتحدة الامريكية لما بعد الحرب ووجدت الدراسة أنهُما مُترابطان مع بعضهُما[11].

5_ دراسة "Harris. R. and B. Silverstone 2001" والتى قامت باجراء اختبار غير مُتماثل لقانون "أوكن" في سبع دول مُتشابه هي (استرليا، وكندا، والمانيا، واليابان، ونيوزلندا، والمملكة المُتحدة، والولايات المُتحدة)، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادى على المدى البعيد غير موجودة في كُل من نيوزلندا، والمملكة المُتحدة وهُناك علاقة بين البطالة والنمو الاقتصادى في المدى القصير وتعديل اللاتوازن الذي يختلف طبقاً لوضع دورة الأعمال وبهذا فانه لا يستطيع استخدام تقدير قياسي لقانون "اوكن" على أساس طريقة اللاتماثل[12].

6_ فسر"Richard Harris and Brian Silverstone 2000" العلاقة بين البطالة والانتاج في نيوزلندا مُستخدمين قانون "اوكن" الذي يستخدم عرض فرضية بديلة لعلاقات غير

مُتماثلة باعتماد البيانات الحديثة لنيوزلندا للفترة من ١٩٧٨-١٩٩٩ بهدف قياس الارتباط لكلا المُتغيرين على المدى الطويل والقصير ووجد انهُما مُترابطان[13].

ثالثاً: العلاقة بين تدفقات الإستثمار الأجنبى المُباشر ومُعدل البطالة[14]:

كانت البطالة ومازالت أحد أهم التحديات التي تواجه النُظم الاقتصادية المُختلفة، ولذلك لم يكُن على سبيل المُصادفة أن تحتل تلك المُشكلة مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي على إختلاف مدارسه واتجاهاته، ولعله من المُفيد قبل أن نقوم بدراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبى والبطالة في مصر أن نختبر تلك العلاقة في ضوء مراجعة الرصيد المُتاح من الأدب الاقتصادي في هذا الشأن، وتوضح هذه المراجعة أنه على الرغم من تعدُد النظريات الاقتصادية واختلاف تجارب الدول ومُستويات تقدُمها، إلا أنه يُمكن إستخلاص بعض المعلومات النظرية والمُشاهدات العملية.

ويُمكن فى هذا الشأن التمييز بين عدة مدارس فكرية من أهمها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية، والمدرسة النقدية والليبرالية الحديثة " ليلى الخواجة [15]، رمزى وزكي[16]"، إلا أنه قبل استعراض أهم ما توصلت إليه هذه النظريات يلزم التنويه إلى مُلاحظتين:

الأولى: إنه على الرغم من أن هذه المدارس الفكرية تتفق أكثر واقتصاديات الدول الرأسمالية مُقارنة بالدول النامية، إلا أنها تُقدم إطاراً تحليلياً مرجعياً يُساعد على فهم الأبعاد المُختلفة لهذه الظاهرة في الدول النامية، مع الأخذ في الاعتبار تبايُن الظروف الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من الدول.

الثانية: إنه على الرغم من تبايُن تلك المدارس الفكرية من حيث تشخيص المُشكلة وكذلك سُبل العلاج، إلا أنها مع ذلك تُساعد على الوصول إلى بعض النتائج، والتي من أهمها:

* أن هُناك اتفاقاً على أن وضع التوظف أو التشغيل الكامل هو وضع نظري لا يُمكن أن يتحقق حتى في أكثر الدول تقدماً وذلك لوجود نسبة من البطالة الاحتكاكية حتى في فترات الانتعاش الكبير.

* أن هُناك اتفاقاً على أن ظاهرة البطالة ترجع لإختلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل، وبشكل أكثر تحديداً فهي ترجع لانخفاض الطلب على العمل مُقارنة بعرضه.

أما فيما يختص بعلاج هذه المُشكلة فقد تباينت الرؤى الفكرية فمن ناحية يُركز الفكر الكلاسيكي على المُعالجات المُرتبطة بجانب العرض وبصفة خاصة على آليات سوق العمل، واستناداً إلى افتراض سيادة المُنافسة الكاملة في سوق العمل، يرى أنصار هذه النظرية أن مرونة الأجور

سوف تدفع تلقائياً إلى تحقيق التشغيل الكامل، وعلى النقيض أوضح "كينز" أن النظام الرأسمالي لا يملُك الآليات الذاتية التي تدفعه للتوازن عند مُستوى التشغيل الكامل. كما أوضح أن الأجور غير مرنة في إتجاه الهبوط وأن مُستوى التشغيل لا يتحدد بتقاطع منحنى الطلب والعرض في سوق العمل، وإنما يتحدد بمُستوى الطلب الفعلي، الذي يُشتق منه الطلب على العمل وإستناداً إلى ما تقدم يُقدم "كينز" مخرجاً لهذه المُشكلة يستند على تحفيز الطلب الفعال.

وعلى الرغم من أهمية المدخلين السابقين وتكاملهُما، إلا أن هذا البحث يتبنى وجهة النظر الكينزية والخاصة بتحفيز الطلب الفعال وتُركز بصفة خاصة على دور الاستثمار الأجنبى في خلق فرص عمل مُنتجة، ويستند هذا الاختيار إلى أنه مع التسليم بأن البطالة هي ظاهرة مُعقدة ومُتعددة الاسباب إلا أن هُناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تُفيد أن مُشكلة البطالة في مصر ترجع في جانب كبير منها إلى قصور الاستثمار كماً ونوعاً عن المُساهمة الفعالة في تحقيق مُستويات عالية من التشغيل.

كما يرجع هذا الإختيار إلى أن مُعظم الدراسات المُهتمة بمُعالجة مُشكلة البطالة في مُختلف الدول قد أوضحت بشكل عام أن البطالة واسعة الانتشار ترجع أساساً إلى قصور الطلب الكُلي " Bank World1995"[17] ، فضلا عن ذلك، فإن غالبية الدراسات المعنية بمُشكلة البطالة في مصر قد ركزت على الحلول المُرتبطة بجانب العرض Assad, Ragui1997"[18] ".

واخيراً فإن المُعالجات الخاصة بجانب العرض على الرغم من اهميتها وجدواها، إلا أنها جميعها اجراءات طويلة الأجل في حين أن سياسات الإستثمار الخاصة بتفعيل الطلب على العمل، هي إجراءات مداها الزمني ومن ثم تأثيرها يكون غالباً في الأجلين القصير والمُتوسط بالاضافة إلى أن كثير من التجارب أثبتت جدواها " Griffen, Keith1996"[19].

2/2: الأدبيات التجريبية:

نظراً للإهتمام الكبير للعلاقة بين تدفُقات الإستثمار الأجنبى والنمو الاقتصادى وغيرها من المُتغرات الاقتصادية، والتى أكدت الأدلة التجريبية المُستمدة من الدراسات السابقة بأنه لا يوجد إتجاه موحد بشأن هذه العلاقات بين الدول بعضها ببعض نظراً لإختلاف الهياكل الاقتصادية واستراتيجيات التنمية بينها، ولذلك فسوف نُركز على استعراض بعض الدراسات التى تتعلق بالدول النامية وذلك للاستفادة بها فى واقع الاقتصاد المصرى، ولعل من أهم هذه الدراسات ما يلى:

1_ دراسة (Iqbal M. s., Shaikh F. m& Shar A.H., 2010)[20] بعنوان العلاقة السببية بين الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والتجارة والنمو الاقتصادى فى باكستان، ولقد تم إستخدام بيانات السلاسل الزمنية الرُبع سنوية لباكستان الفترة من 1988_2009، ولقد تم

استخدام أُسلوب الإنحدار الذاتى (VAR) ونموذج (VECM) من أجل تحليل علاقات السببية بينهُم، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثُنائية الإتجاه بين الاستثمارات الأجنبية المُباشرة الصادرات والنمو الاقتصادى، إلا أن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والواردات أُحادية الإتجاه حيث تُسبب الواردات تدفُقات الاستثمار الأجنبى وكذلك إحداث النمو الاقتصادى.

2_ دراسة [21](Ahadi R. & Ghanbarzadeh M., 2011) بعنوان الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والصادرات والنمو الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2008_1970)، ولقد إستخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الذاتى (VAR) ، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ثُنائية الإتجاه بين الثلاث مُتغيرات محل الدراسة، حيث تؤدى الإستثمارات الأجنبية إلى زيادة الصادرات التى تؤدى بدورها إلى زيادة مُعدل النمو الاقتصادى مما يؤدى على جذب مزيد من الاستثمارت الأجنبية.

3_ دراسة [22](Mah J. S, 2010) بعنوان تدفُقات الإستثمار الأجنبى والنمو الاقتصادى فى الصين خلال الفترة 2001_1983، لقد إستخدمت الدراسة نموذج (ARDL) للتكامُل المُشترك وتحليل جرنجر للسببية، ولقد توصلت الدراسة الاستثمار الأجنبى فى الصين لم يُسبب النمو الاقتصادى الحقيقى، بل على العكس أن النمو الاقتصادى هو الذى يُسبب تدفُق الاستثمار الأجنبى للصين.

4_ دراسة [23](Balamuurali N & Bogahawatte C., 2004) بعنوان الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والنمو الاقتصادى فى سريلانكا خلال الفترة 2003_1977، ولقد إستخدمت الدراسة نموذج (ECM) وتحليل جرانجر للسببية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مُتغيرات الدراسة ثُنائية الإتجاه وتؤكد الدراسة أهمية الاستثمارات بصفة عامة سواء محلية أو أجنبية على تحسين مُعدلات التبادُل التُجارى الدولى للدولة كما تؤكد على أهمية تدفُقات الاستثمارات الأجنبية فى برامج الاصلاح الاقتصادى.

5_ دراسة [24](Chowdhury A & Mavrotas G, 2003) بعنوان الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والنمو من يُسبب من؟ فى كل من ماليزيا_ شيلى_ تايلاند الفترة من 2000_1996، ولقد إستخدمت الدراسة نموذج (Toda– Yamamoto) لتحليل العلاقة السببية بين مُتغيرات الدراسة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المُباشرة والنمو الاقتصادى ثُنائية الاتجاه وقوية فى كُل من ماليزيا وشيلى، أما فى تايلاند فإن العلاقة بينهُم أُحادية الاتجاه حيث وجد أن النمو الاقتصادى بها هو الذى يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة.

يجدر بالذكر أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة سواء الخاصة بالعلاقة بين مُعدل

نمو تدفُق الإستثمارات الأجنبى ومُعدل النمو الاقتصادى ومُعدل البطالة فى عدة جوانب لعل أهمها:

* الدراسة الحالية جمعت بين ثلاث مُتغيرات أساسية هى (مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى، مُعدل النمو الاقتصادى، مُعدل البطالة) وهذا ما لم تأخذه الدراسات السابقة معاً من قبل.

* تتناول الدراسة فترة أحدث نسبياً مُقارنة بالدراسات الأُخرى.

* استخدمت الدراسة منهج تحليلى وقياسى من خلال استخدام الصيغة الخطية فى بناء العلاقة بين مُتغيرات الدراسة.

* نُدرة مثل هذه الدراسة فى الاقتصاد المصرى.

[3] تطور حجم ونمو تدفُقات الاستثمار الأجنبى ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة فى مصر الفترة من 2016/2015_1991/1990:

1/3: تطور حجم ونمو تدفُق الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال فترة الدراسة:

يستعرض هذا الجُزء تطور حجم ونمو تدفُق الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال فترة الدراسة، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (1) والجدولين رقم (2,1) م، يُلاحظ منهُما ما يلى:

_ تعرُض تدفُق الاستثمارات الأجنبية إلى تقلُبات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث نجد أن متوسط مُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر فى الفترة من 91/90 حتى 2000/99 كان 3.32%، حيث شهدت هذه الفترة إنخفاضات هائلة فى مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى وخاصة عام 94/93 حيث بلغ مُعدل نم تدفُق الاستثمار الأجنبى -73.5% ثم عام 98/97 حيث بلع -55.2% مما يعنى عدم نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

_ ومع بداية الفترة الثانية من الدراسة وتحديداً عام 2001/2000 كان مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى مُنخفض جداً حيث وصل إلى 510 مليون دولار و 532 مليون دولار عام 2001/2001 بمُعدل نمو مُنخفض بلغ 4.1%، مما يعنى ضعف قُدرة السياسة الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية.

_ مع بداية عام 2003/2002 بدأ حجم تدفُق الاستثمارات الأجنبية فى التزايُد بشكل ملحوظ ليصل إلى 892 مليون دولار بمُعدل نمو 40.3% عن العام السابق له، ولكن سُرعان ما انخفض مُعدل نموها فى عام 2004/2003 ليصل حجم تدفُقها إلى 435 مليون دولار بمُعدل انخفاض -105% عن العام السابق.

_ مع بداية عام 2005/2004 زاد حجم تدفُق الإستثمارات الأجنبية بشكل لافت للنظر حيث وصل 4135 مليون دولار بمُعدل نمو بلغ 89.4% عن العام السابق وظل وضع تدفُق

الاستثمارات الأجنبية ومُعدل نموها فى تحسُن حتى عام 2008/2007، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى الاصلاحات الاقتصادية التى تمت عام 2003 وتضمنت تعويم قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار هذا بالإضافة إلى تقديم العديد من التسهيلات لجذب الاستثمارات الأجنبية.

_ لم يستمر التحسُن فى تدفُق الاستثمارات الأجنبية ومُعدل نموها حيث كان مُعدل نموها بالسالب أعوام 2009/2008، 2010/2009، 2011/2010، مما يعنى عدم فاعلية السياسة الاقتصادية التى اتبعتها الحكومة المصرية فى تلك الفترة على جذب الاستثمارات الأجنبية بإستثناء عام 2012/2011 بلغ مُعدل نموها 18.7%.

_ وبقيام ثورة 25 يناير 2011 والتى ظهرت أثارها السلبية على حجم ومُعدل نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية ليصل مُعدل نموها -14.5% عام 2013/2012 ونموها بمُعدلات مُنخفضة للغاية عام 2014/2013، 2015/2014 ونموها بالسالب عام 2016/2015.

وعموماً فإن تراجُع تدفُق الاستثمارات الأجنبية وتراجُع مُعدل نموها يرجع لعدد من المعوقات منها:

_ عدم الاستقرار السياسي والأمني، تراجُع أداء الاقتصاد الكُلي في مصر مُنذ ثورة يناير وحتى الآن، حيث تُعاني مصر من إرتفاع مُعدل التضخُم الذي سجل20.73% في ديسمبر 2016.

_ عدم استقرار سعر الصرف.

_ البيروقراطية وفساد النظام الإداري داخل أروقة الهيئات الحكومية يُعد عاملاً أساسياً لضعف تدفُق الاستثمارت الأجنبية إلى مصر ويُبرهن على ذلك مرتبة مصر المُتأخرة في مؤشر مُدركات الفساد حيث تحتل مصر المرتبة 88 من أصل 168 دولة عام 2015، مُقارنة بالترتيب 94 من بين أصل 175 دولة عام 2014 وفقاً لترتيب مُنظمة الشفافية العالمية، وعلى الرغم من تقدم ترتيب مصر بين الدول في المؤشر إلا أن درجات مصر في المؤشر إنخفضت من 37 درجة عام 2014، إلى 36 درجة عام 2015، مما يؤكد زيادة حجم الفساد في مصر، وأن الوضع يتطلب إتباع الكثير من السياسات والاجراءات لمُحاربة الفساد وتشجيع الاستثمارات.

_ ارتفاع أسعار الطاقة أو عدم توفرها.

_ مدى توافر بنية تحتية مُلائمة للاستثمار.

_ انعدام القُدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، ....).

شكل رقم (1): تطور مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى فى مصر خلال الفترة 2016/2015_1991/1990

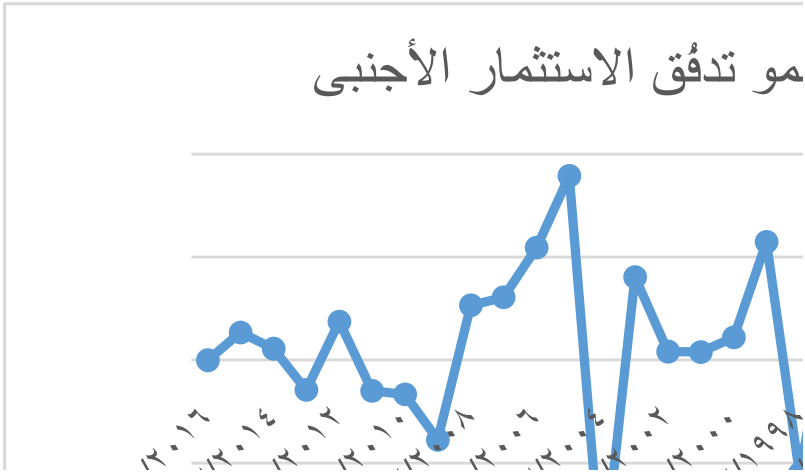

المصدر: إعداد الباحث، بإستخدام بيانات الجدولين رقم (2,1) م.

2/3: تطور مُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال فترة الدراسة:

من خلال الجدولين رقم (2,1) م والشكل رقم (2) يتضح الآتى:

_ لقد حقق الاقتصاد مُعدل نمو فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث قُدر بحوالى 13.2% فى المُتوسط سنوياً خلال الفترة من 91/90 حتى 2000/99، مما يدل على نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى الإرتقاء بمُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى.

_ إلا أنه خلال الفترة من 2001/2000 حتى 2016/2015فقد حقق الاقتصاد المصرى مُعدل نمو فى الناتج المحلى الإجمالى مُنخفضاً ، حيث قُدر بحوالى 3.9% فى المُتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

_ على مُستوى السنوات مُنفردة فقد شهد عام 94/93 أعلى مُعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى بمُعدل 23.2%، ثم عام 2000/99 بمُعدل نمو 20.8% ، إلا أنه ومن المُلاحظ أن مُعدلات النمو المُرتفع كانت النسبة العُظمى منها فى القطاع الخدمى وليس القطاع الإنتاجى.

وعموماً فإن التحليل الإتجاهى يوضح وجود تقلُب كبير فى مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى حول خط الاتجاه العام ووجود تراجُع فيه على المدى الطويل.

شكل رقم (2): تطور مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة 2016/2015_1991/1990

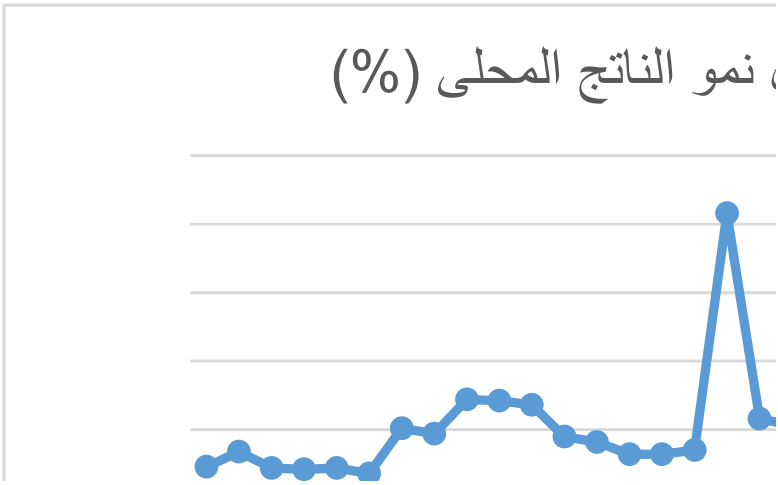

المصدر: إعداد الباحث، بإستخدام بيانات الجدولين رقم (2,1) م.

3/3: تطور مُعدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة:

من خلال الجدولين رقم (2,1) بالمُلحق والشكل رقم (3) يُلاحظ ما يلى:

- **مع بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى عام 91/90 بلغ مُعدل البطالة 10.9% وإرتفع هذا المُعدل ليصل إلى 11.1% عام 92/91 ثم 11.3% عام 93/92، وبدأ هذا المُعدل فى الانخفاض مما يدل على فعالية برنامج الاصلاح الاقتصادى فى خلق مزيد من فُرص العمل والحد من مُعدل البطالة حتى وصل إلى 7.4% عام 2000/99.**
- **مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة بلغ مُعدل البطالة 9% أى حوالى 1.806 مليون فرد مُتعطل، ووصل إلى 11.2% عام 2005 أى حوالى 2.681 مليون مُتعطل وإستمر مُعدل البطالة وعدد المُتعطلين فى تزايد ليصل إلى 13.2% عام 2013 أى حوالى 3.6 مليون مُتعطل، 12.8% عام 2015 ووصل عدد المُتعطلين 3.635 مليون، وعموماً كان مُتوسط مُعدل البطالة عن تلك الفترة 9.8%.**
- **أما مُتوسط مُعدل البطالة عن العقد الثانى من الألفية الثالثة حتى عام 2015 فقد بلغ 10.5% وهو مُعدل مُرتفع عن مُتوسط الفترات السابقة ولعل السبب فى ذلك قيام ثورة 25 يناير 2011 وما تبعها من عدم استقرار اقتصادى.**

شكل رقم (3): تطور مُعدل البطالة فى مصر

خلال الفترة 2016/2015_1991/1990

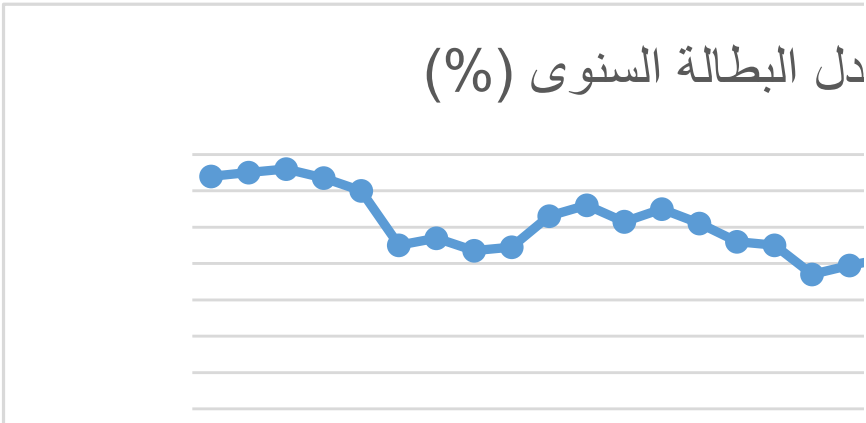

المصدر: إعداد الباحث، بإستخدام بيانات الجدولين رقم (2,1) م.

[4] قياس العلاقة بين مُعدل نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية ونمو الناتج المحلى الإجمالى ومُعدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إظهار العلاقة السببية بين كُل من مُعدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادى ومُعدل البطالة، حيث تُعد دراسة السببية بين مُتغيرات الدراسة ذات أهمية لتفسير الظواهر الاقتصادية من أجل تخطيط السياسات الاقتصادية المُناسبة الصحيحة، كما أن إتجاه العلاقة السببية يسمح بوضع العلاقات بين المُتغيرات الاقتصادية في صور نماذج رياضية تُسهل القيام بعملية القياس الكمي لهذه العلاقة، لهذا سوف نُحاول بناء نماذج قياسية للعلاقة بين مُتغيرات الدراسة، وسوف يتم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى:

<u>استقرارية مُتغيرات البحث:</u>

لابُد من ضرورة قياس إستقرارية السلسلة الزمنية وذلك على مُستوى كافة المُتغيرات الكمية داخل نموذج الإنحدار للسلسلة الزمنية، وبالتالي قد تنتج عنها نتائج غير سليمة أو إنحدار زائف ومن المُتوقع أن يكون هُناك إرتفاع لمعنوية معالم النموذج المُقدر وهذا يكون نتيجة وجود الإتجاه الزمني ويكون مُصاحب لذلك ارتفاع واضح لقيمة مُعامل التحديد R^2 ويكون هذا أيضًا نتيجة وجود الإرتباط الزائف، وتعني استقرارية نموذج الإنحدار أن الزمن لا يعلب دور في تحديد العلاقة فيما بينهُما هذا بالاضافة إلى التأكيد على ثبات المُتوسط غير الزمني وثبات التبايُن وأن التغاير بين المُشاهدات ثابت تمامًا $Cov(X_t , X_{t-1})=\varphi$ ، وفيما يلي عرض لمُتغيرات البحث حسب ترميز ادخالها بالحاسب الآلي:

جدول رقم (1): بيان بأسماء مُتغيرات البحث حسب إدخالها وترميزها بالحاسب الآلي

م	متغيرات البحث	الترميز حسب الإدخال بالحاسب الآلي
1	مُعدل نمو الإستثمار الأجنبي	ZZ
2	مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	YY
3	مُعدل البطالة	XX

وقد استخدم الباحث إختبار ديكي فوللر Dickey- Fuller على إعتبار أنه يُمثل أهم مُتغيرات جُذور الوحدة (Unit root) وأكثرها شيوعًا في الدراسات الاقتصادية.

وفيما يلي نتائج اختيار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey- Fuller على مُستوى كافة المُتغيرات الرئيسية الثلاث التي شملتها الدراسة:

1_ نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع الخاص بمُعدل نمو الاستثمار الأجنبي:

$D(ZZ)^{(1)}=88.057-7.146T - 2.194^{(2)}ZZ_t-+0.953D(ZZ)_{t-1}+0.715D(ZZ)_{t-2}+ 0.381D(ZZ)_{t-3}$

(3.850) *** (-3.262) ** (-5.113) *** (2.675) ** (2.667) ** (1.360)

F_ratio= 13.654***, prob (f-statistic) = 0.00315

Adi.R^2= 85.2 %, D= W = 1.856

حيث:

***** تُشير إلى معنوية اختباري ف, ت عند مُستوى 0.01**

**** تُشير إلى معنوية "ت" عند مُستوى 0.05**

(1) تُشير إلى الفرق الأول (2) تُشير إلى قيمة اختبار ديكي فوللر.

2_ نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع الخاص بمُعدل الناتج المحلي الاجمالي:

$$D(YY)^{(1)} = 7.133- 0.279\ T -1.56^{(2)}\ YY_{t-1}+ 0.771\ D(YY)_{t-1}+ 0.129\ D(YY)_{t-2}$$

(3.321) (-2.428)* (-3.404)** (2.911**) (0.559)*

F_ratio = 3.528 , prob, (f- statistic) = 0.078*

Adj.R^2=53.5% , D- W = 2.022

حيث:

*** تُشير إلى معنوية إختباري ف , ت عند مُستوى 0.01**

**** تُشير إلى معنوية إختبار "ت" عند مُستوى 0.05**

(1) تُشير إلى الفرق الأول (2) تُشير إلى قيمة إختبار ديكي فوللر.

3_ نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع الخاص بمُعدل البطالة:

$$D(XX)^{(1)} = 9.926 + 0.222\ T - 1.150^{(2)}\ XX_{t-1} + 0.578\ D(XX)_{t-1} + 0.697\ D(XX)_{t-2}$$

(2.733 **) (2.326*) (-3.003***) (2.008 *) (1.931*)

$$+ 0.670\ D(XX)_{t-3}$$

(1.743)

$F_ratio = 4.026$ ** , prob. 9f-statistic)= 0.024

Adi. R^2= 32.22% , D- W = 2.051

حيث:

** تُشير إلى معنوية اختباري ف , ت عند مُستوى معنوية 0.05

*** تُشير إلى معنوية إختبار "ت" عند مُستوى معنوية 0.01

* تُشير إلى معنوية إختبار "ت" عند مُستوى معنوية 0.1

(1) تُشير إلى الفرق الأول (2) تُشير إلى قيمة اختبار ديكي فوللر.

ويُمكن تلخيص نتائج اختبارات جذر الوحدة لمُتغيرات البحث الثلاث والتي تخدم نماذج فرضيات البحث الثلاث على النحو التالي:

جدول رقم (2):نتائج استقرارية مُتغيرات البحث باستخدام أُسلوب جذر الوحدة– ديكي فوللر

م	مُتغيرات البحث	فترة التأخير المُثلى	قيمة اختبار ديكي فوللر (δ)	قيمة T tau	D-W
1	مُعدل نمو الاستثمار الأجنبي	2	2.194	5.113	1.856
2	مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	1	1.056	3.404	2.022
3	مُعدل البطالة	2	1.150	3.003	2.51

*** تُشير إلى معنوية قيمة اختبار "Tau"عند مُستوى 0.01

** تُشير إلى معنوية قيمة اختبار "Tau"عند مُستوى 0.05

ولقد أكدت النتائج بالجدول السابق على عدم وجود جذور للوحدة وذلك على مُستوى كافة نتائج المُتغيرات الثلاث وبالتالي نرفض فرض العدم القائل $Ho\delta = \varphi$ ونقبل الفرض البديل $H_1\delta \neq \varphi$، وذلك طبقًا لجدول ديكي فوللر كما أكد على ذلك قيم "ديربن واتسون" والتي تحقق ما بين $du<Dw<2$ ، $2<Dw<4_.d_L$ والتي تعكس عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي، والجدير

بالذكر أن هُناك إتفاق بين المناذج الثلاث السابق الاشارة اليها وهو إتفاق الاستقرار بالسلاسل الثلاث بعد أخذ الفرق الأول.

فرضيات البحث:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير لمُعدل نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير لمُعدل نمو تدفق لنمو الاستثمارات الأجنبية على خفض مُعدلات البطالة في جمهورية مصر العربية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير لنمو الناتج المحلي الإجمالي على خفض مُعدلات البطالة في جمهورية مصر العربية.

الاساليب الاحصائية المُستخدمة:

1_ تحليل الإنحدار البسيط:

لدراسة العلاقة بين مُتغيرين $Y=f(x)$ حيث X المُتغير المُستقل (مُتغير مُفسر) أما Y فهو تُمثل المُتغير التابع ويتم تحديد طبيعة وشكل العلاقة رياضياً من خلال تمثيل العلاقة بيانيًا من خلال شكل الانتشار وذلك بتمثيل المُتغير X على المحور الأفقى، Y على المحور الرأسى.

وبتحديد شكل العلاقة الرياضية بين المُتغيرين يتم بعد ذلك تقدير معالم الإنحدار واختبار العلاقة الرياضية ودراسة معنويتها ومعنوية المعالم المُقدرة كُل على حدة وحساب بعض المقاييس والمؤشرات الخاصة بنتائج تحليل الإنحدار والتى لعل من أهمها الخطأ المعيارى للنموذج $S.E$ ومُعامل التحديد $R^2\%$.

2- اختبار ديكى فوللر *Dickey – Fuller*:

أحد إختبارات جذور الوحدة *(Unit Root)* المُتعددة كما أنه يُعتبر أشهرها وأكثرها استخداماً فى الدراسات الاقتصادية ويعتمد هذا الاختبار على نموذج ديكى فوللر الموسع ***Augmented Dicky- Fuller*** وبهذا فإن حد الخطأ المُتحصل عليه يكون غير مُرتبط ذاتيا ويكون الإهتمام الأكبر بإحدى معلمات النموذج δ وهو معلمة المُتغير الأساسى فى الدراسة ولكن بفترة تأخير ويكون ذلك على النحو التالى:

إما قبول فرض العدم $H_0 \delta = \varphi$ وهو ما يؤكد بذلك على أن السلسلة غير مُستقرة

أو قبول فرض البديل $H_1 \delta \neq \varphi$ وهو ما يعنى أن السلسلة مُستقرة.

3- اختبار التكامُل المُشترك:

التكامُل المُشترك يعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين سلسلتين غير مُستقرة ومن المُمكن أن تستقر من نفس الدرجة وتكون بواقى حد الخطأ مُستقرة بمعنى إنه لا يوجد إرتباط ذاتى بين

البواقى وتُساعد هذه الطريقة على تقدير العلاقات طويلة الأجل باستخدام سلاسل غير مُستقرة وبالتالى فهو يتعامل مع مُتغيرات تُعانى من عدم استقرارية.

اختبار صحة الفرض الاول:

فيما يلى نتائج اختبار صحة الفرض الأول للدراسة القائل "بأنه لا يوجد تأثير لمُعدل نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلى الاجمالى فى جمهورية مصر العربية.

1_ تحليل النتائج قبل استقرارية السلاسل نظراً لطبيعة العلاقة النظرية بين المُتغيرين:

من المُفترض أن تأخُذ العلاقة الشكل التالى:

$$YY = F (ZZ_{t-1})$$

1/1 دراسة شكل الانتشار:

وبدراسة شكل الانتشار Scatter Diagram والذى يُحقق العلاقة السابقة تم تمثيل مُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (Y) على المحور الرأسى ومُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى بفترة تأخير على المحور الأُفقى والشكل التالى يعرض نتائج شكل الانتشار والذى جاءت نتائج على النحو التالى:

شكل(1):نتائج شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى مع مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى

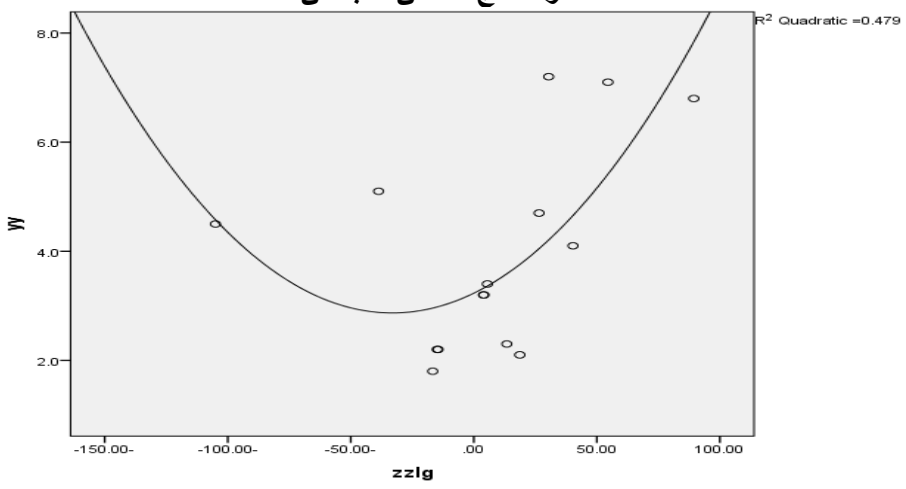

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام SPSS.22 .

ولقد أكدت النتائج بالشكل السابق على أن الشكل الرياضى التربيعى Quadratic form هو الأكثر تمثيلاً للعلاقة بين المُتغييرين إلا أنه وبأخذ تحويله الجذر التربيعى لكُل من طرفى العلاقة وبتوقيع شكل الانتشار فجاءت نتائج شكل الانتشار على النحو التالى:

شكل (2): نتائج شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى مع مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى وذلك بعد أخذ تحويلة الجذر التربيعى

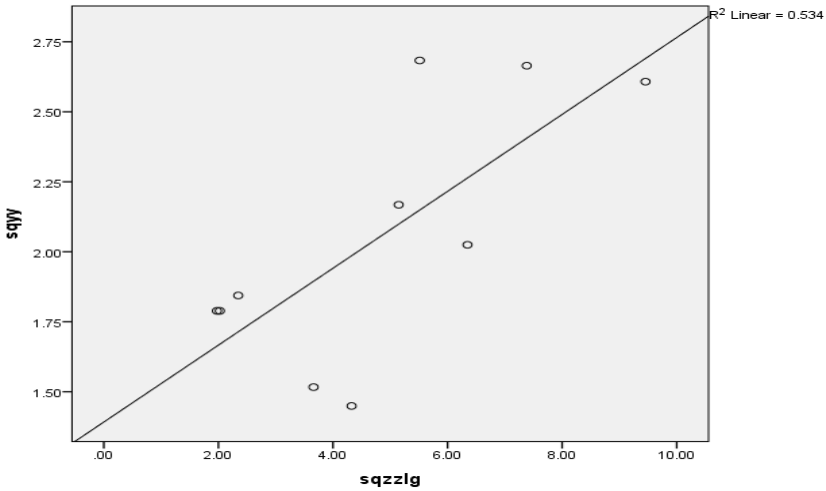

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام SPSS.22 .

ولقد أكدت النتائج بالشكل السابق على أن الشكل الرياضى الخطى Linear form هو الذى يفى بتمثيل العلاقة بين المُتغيرين حيث أن خط الإنحدار يمُر ويقترب بمُعظم المُشاهدات (مفردات البحث).

2/1 نتائج نماذج الإنحدار المُقدرة:

فى ضوء نتائج الإنتشار السابق الإشارة إليها تم تقدير معالم تحليل الإنحدار البسيط وإجراء الاختبارات المُناسبة وقد جاءت النتائج كما هو موضح بالجددول التالى:

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الإنحدار لتأثير مُعدل نمو الاستثمار الأجنبى على مُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى

إجراء التحويلة	المعالم والاختبارات	النموذج المُقدر واختباراته المُختلفة

الرياضية	والمقاييس المُختلفة	
قبل أخذ تحويلة الجذر التربيعى	المعالم المُقدرة اختبارات المعالم	YY=3.232 +0.022 ZZ $_{t-1}$+0.000 3 ZZ $_{t-1}$ (7.171***) (2.439*) (2.706*)
	اختبار النموذج وبعض المقاييس	F=5.522* , d.f= (2.12) , sig0.02 R^2=47.990. S.E$_2$ 1.460, Dw= 1.0329
بعد أخذ تحيولة الجذر التربيعى	المعالم المُقدرة اختبارات المعالم	Sq (YY) = 1.392+ 0.1359 (ZZ)$_{t-1}$ (5-731**) (3.028*)
	إختبارات النموذج وبعض المقاييس	F=9.167*, df= (1.15) sig= 0.016 R2= 53.490.S.E = 0.335, Dw= 1.08

* تُشير معنوية اختبارى ف ، ت ، عند مُستوى معنوية 0.05.

** تُشير معنوية اختبار "ت" عند مُستوى معنوية 0.01

وتُشير النتائج إلى وجود تحسُن كبير فى نتائج تأثير مُعدل تدفُق نمو الاستثمار الأجنبى بعد أخذ تحويلة الجذر التربيعى لكُل من طرفى النموذج المُقدر مُقارنة بالنتائج قبل أخذ تحويلة الجذر التربيعى وقد بدى ذلك بوضوح فى إرتفاع قيمة مُعامل التحديد وإنخفاض فى مدى الخطأ المعيارى وتحسُن بعض الشيء فى قيمة اختبار "ديربن واتسون" على الرغم من عدم وجود قرار واضح فى كُل من الجانبين حيث أن قيمه اختبار "ديربن واتسون" تُحقق dL<Dw< du.

2- نتائج اختبار التكامُل المُشترك:

1/2 نتائج إجراء التكامُل المُشترك:

أ- نتائج اختبار التكامُل المُشترك:

فيما يلى عرض لنتائج اختبار التكامُل المُشترك الخاص بدراسة السلاسل الزمنية لتأثير نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلى الاجمالى وذلك من خلال إجراء إختبار الوحدة (ديكى فوللر) لبواقى النموذج المُقدر، والجدول التالى يعرض نتائج اختبار "ديكى فوللر" على بواقى النموذج المُقدر.

جدول رقم (4): نتائج اختبار ديكى فوللر والخاص ببواقى النموذج المُقدر

م	المعلمة والاختبارات المُختلفة	النتائج
1	قيمة المعلمة (δ)	8.25

2	اختبار المعلمة (tau)(T)	** 4.103
3	قيمة اختبار ديربن واتسون Dw	1.881

** تُشير إلى معنوية قيمة المعلمة (δ) عند مُستوى 0.05

ولقد أكدت النتائج بالجدول السابق على أن معنوية (δ) حيث أكد على ذلك قيمة إختبار "T" والتى أكدت على معنوية المعلمة المُقدرة لبواقى النموذج عند مُستوى 0.5 ($\delta \neq \varphi$) ويعنى ذلك أن سلسلة البواقى لا تحتوى على جذور الوحدة أي ساكنة وهو ما يعكس وجود تكامُل مُشترك بين مُتغيرات السلاسل الزمنية أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المُتغيرات.

ب-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من العرض للنتائج السابقة نُلاحظ أن النتائج تعكس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المُتغيرات (مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى ومُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى) وعليه فلابُد من استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث إنه يعكس تقدير العلاقة فى الأِجل الطويل حيث تم إضافة البواقى المُقدرة بفترة تأخير كأحد المُتغيرات المُستقلة(ECt) بجانب ما سبق، وبتقدير العلاقة بعد أخذ التحويلات السابق الاشارة اليها تكون كالتالى:

$$Sgrt\ (YY) = 1.396 + 0.129\ (Sqrt)_{t-1} + 0.968\ ECt_{t-1}$$

(12.449*) (6.410***) (6.515***)**

F-ratio = 48.079, D.f (2,15), sig= 0.000

R^2 = 94.140 ,S.E. = 0.135 , D- W = 2.023

ولقد أكدت النتائج على معنوية النموذج حيث أكد على ذلك قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة = 48.079) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مُستوى معنوية 0.01 وذلك بدرجات حرية (2،15) وقد أكدت النتائج على أن العلاقة بين مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى ومُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى علاقة طردية وقد أكدت نتائج اختبار "ديربن واتسون" على أن النموذج لا يُعانى من الارتباط الذاتى بين البواقى على الاطلاق حيث أن قيمة اختبار "ديربن واتسون" تُحقق 2> Dw> 4- du

وفيما يلى عرض لنتائج المرونة فى المدى القصير والطويل من خلال الجدول التالى الذى يعرض نتائج المرونة فى المدى القصير والطويل وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (5): نتائج المرونة فى المدى القصير والطويل لتأثير نمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلى الإجمالى

م	المدى	المرونة

1	المرونة فى المدى القصير	0.137
2	المرونة فى المدى الطويل	0.129

من الواضح من بيانات الجدول ان المرونة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعنى أنه كُلما زاد مُعدل نمو الاستثمارات الأجنبية زاد مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بنسبة أكبر من زيادة مُعدل نمو الاستثمارات الأجنبية سواء كان ذلك فى الأجل القصير أو الأجل الطويل وإن كان فى الأجل القصير نسبة زيادة معدل نمو الناتج المحلى تكون أكبر بنسبة 0.008.

ومما سبق يُمكننا رفض صحة الفرض الاول بشكل مُطلق ونقبل الفرض البديل وهو وجود تأثير لنمو تدفُق الاستثمارات الأجنبية على الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية.

اختبار صحة الفرض الثانى:

فيما يلى نتائج اختبار صحة الفرض الثانى للدراسة القائل بأنه **"لا يوجد تأثير لنمو الناتج المحلى الاجمالى على خفض مُعدلات البطالة فى جمهورية مصر العربية".**

1_تحليل النتائج قبل استقرارية السلاسل:

1/1_ دراسة شكل الانتشار Scatter Diagram.

بدراسة شكل الانتشار تم تمثيل مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى YY على المحور الأُفقى، مُعدل البطالة على المحور الرأسى، والشكل التالى يعرض نتائج شكل الانتشار والذى جاءت نتائجه على النحو التالى:

شكل رقم (3):نتائج شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مع مُعدل البطالة

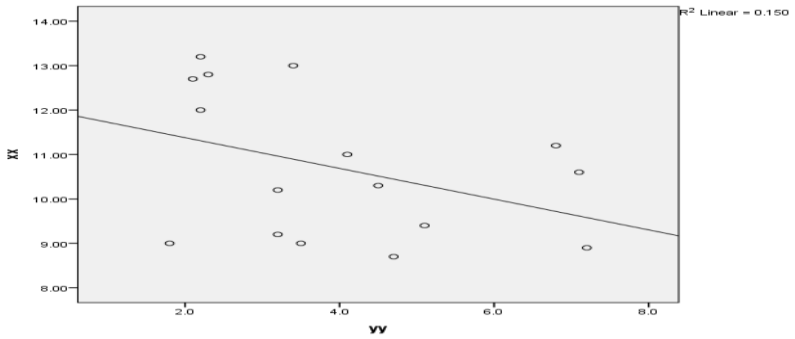

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام SPSS.22 .

ولقد أكدت النتائج بالشكل السابق على أن الشكل الرياضى الخطى Liner Form هو الأكثر **تمثيلاً كما أكد الشكل على أن هذه العلاقة تأخُذ الإتجاه العكسى.**

2/1 نتائج نماذج الإنحدار المُقدرة:

فى ضوء نتائج شكل الانتشار السابق الإشارة اليها حيث أكدت النتائج على أن الشكل الخطى هو أفضل الأشكال تأثيراً أو تمثيلاً للبيانات، إلا إنه يوجد تبايُن بشكل كبير للمُشاهدات حول خط الإنحدار لذا فقد قام الباحث باستخدام التحويلة اللوغارتمية وذلك بغرض إحداث تجانُس لبعض المُشاهدات حول خط الإنحدار وقد تم حذف عدد محدود جداً من المُشاهدات والشكل التالى يعرض نتائج شكل الانتشار بعد إجراء التعديلات السابقة.

شكل رقم (4): نتائج شكل الانتشار لدراسة العلاقة بين مُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مع مُعدل البطالة بجمهورية مصر العربية

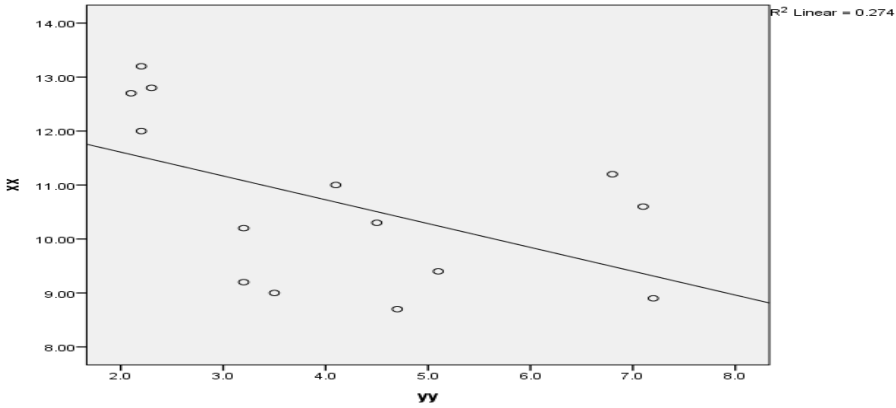

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام SPSS.22 .

ولقد أكدت النتائج بالشكل السابق على أن الشكل الرياضى الخطى Liner form هو الاكثر تمثيلاً بشكل واضح، كما أكدت النتائج بالشكل السابق على أن العلاقة عكسية وبدراسة النتائج بالشكل نجد أن النتائج تفوق النتائج الخاصة بالشكل السابق (شكل 3) حيث بدى ذلك بوضوح فى قيمة مُعامل التحديد (R^2%) والتى حققت (R^2=27.44) مُقارنة بالنتيجة الأُخرى التى حققت (R^2=15.0%) فقط.

ولمزيد من الدقة قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار الخطى البسيط من خلال الأشكال الرياضية الشهيرة الأربعة (خطى _ نصف لوغارتمي من جانب المُتغير المُستقل _ ونصف لوغارتيمي من جانب المُتغير التابع _الدالة اللوغاريتمية المُزدوجة)، والجدول التالى يعرض نتائج تحليل الإنحدار بالاشكال الاربعة المُختلفة.

جدول رقم (6): نتائج تحليل الإنحدار لتأثير مُعدل الناتج المحلى الاجمالى على مُعدلات البطالة فى جمهورية مصر العربية

الشكل الرياضى	المعالم والاختبارات والمقاييس المُختلفة	النموذج المقدر واختباراته المُختلفة

خطى	المعالم المُقدرة قيم اختبار(ت)	XX=12.492 – 0.441 YY (13.330 **) (-2.128*)
	اختبار النموذج وبعض المقاييس	F-ratio =4.527* , d.f= (1 , 16) , sig=0.055 R^2=47.44, S.E= 1.373, Dw= 0.637
نصف لوغارتيمى من جانب المُتغير المُستقل	المعالم المُقدرة قيم اختبا(ت)	XX= 13.567- 2.182Ln (yy) (12.367**) (-2.786**)
	اختبار النموذج وبعض المقاييس	F-ratio= 7.762** , d.f = 1.16 , sig = 0.016 R^2= 39.340, S.E. = 1.256, D.w= 0.675
نصف لوغاريتميى من جانب المُتغير التابع	المعالم المُقدرة قيم اختبار(ت)	In (XX) = 2.521 – 0.040 yy (28.575***) (-2.026*)
	اختبار النموذج وبعض المقاييس	F-ratio = 4.103*, d.f= (1.16), sig = 0.066 R^2 = 25.5% . S.E= 0.129 , D.w = 0.662
اللوغاريتمية المُزدوجة	المعالم المُقدرة قيم اختبار(ت)	Ln (XX) = 2.618- 0.196 in (yy) (25.166***) (- 2.641**)
	اختبار النموذج وبعض المقاييس	F-ratio= 6.977** , df = 1.16 , sig = 0.022 R^2 = 36.890, S.E = 0.1191 d.w = 0.697

* تُشير إلى معنوية اختبارى ف ، ت عند مُستوى معنوية 0.1

** تُشير إلى معنوية اختبارى ف ، ت عند مُستوى معنوية 0.05

*** تُشير إلى معنوية إختبار "ت" عند مُستوى 0.01

ولقد أكدت النتائج بالجدول السابق على أن افضل النتائج الخاصة بتقديرات النماذج جاءت هى نموذج نصف اللوغاريتمى من جانب المُتغير المُستقل يليه النموذج اللوغاريتمى المُزدوج حيث أكد على ذلك قيم مُعامل التحديد فى كُل منهما مُقارنة بنتائج النموذجين الآخرين، وهكذا قيمتى اختبار "ف" وقيم اختبار "ت" الخاصة باختبارات تقديرات المعالم، إلا أن قيم اختبار "ديربن واتسون" بالنماذج الأربع تؤكد على وجود ارتباط ذاتى موجب حيث أن جميعها تُحقق (0< dw< dL).

2-نتائج إجراء التكامُل المُشترك:

فيما يلى عرض لنتائج التكامُل المُشترك وقد جاءت نتائجه على النحو التالى:

أ- نتائج اختبار التكامُل المُشترك:

فيما يلى عرض لنتائج اختبار التكامُل المُشترك بدراسة السلاسل الزمنية لتأثير نمو الناتج المحلى الاجمالى على خفض مُعدلات البطالة وذلك من خلال إجراء اختبار الوحدة (ديكى فوللر) لبواقى النموذج المُقدر، والجدول التالى يعرض نتائج اختبار "ديكى فوللر" وذلك بالنسبة لبواقى النموذج المقدر.

جدول رقم (7): نتائج اختبار ديكى فوللر والخاص ببواقى النموذج المُقدر

م	المعلمة والاختبارات المختلفة	النتائج
1	قيمة المعلمة δ	1.5685
2	اختبار المعلمة T-Tau	**4.032
3	قيمة اختبار ديربن واتسون	1.818

** تُشير إلى معنوية المعلمة δ عند مُستوى معنوية 0.00

ولقد أكدت النتائج بالجدول السابق على معنوية المعلمة المُقدرة حيث أكد على ذلك قيمة إختبار T والذى أكد على معنوية المعلمة المُقدرة عند مُستوى معنوية ومن ثم ($\delta \neq \varphi$) وهو ما يؤكد على أن سلسلة البواقى الخاصة بالنموذج المُقدر لا تحتوى على جذور الوحدة وهو ما يعكس وجود تكامُل مُشترك بين مُتغيرات السلاسل الزمنية وبالتالى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالى وخفض مُعدلات البطالة.

ب-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من العرض السابق نُلاحظ أن النتائج تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالى فيُمكننا استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) حيث من خلاله يتم تقدير العلاقة فى الأجل الطويل وذلك عن طريق اضافة البواقى المُقدرة ولكن بفترة تأخير (ECT_{t-1}) وتكون القيمة المُقدرة لمعامل هذا المُتغير هى مُعامل حد التصحيح وبالتالى تم التوصل إلى نتائج تصحيح الخطأ على النحو التالى :

$$XX = 14.296 - 2.5771yy_t + 0.639\ ECT_{t-1}$$
$$(11.778***)\ \ (3.202***)\ \ (2.253**)$$
$$F_ratio = 5.918**,\ d.f = 2.15\ ,\ sig = 0.026$$
$$S.E = 1.046, R^2 = 59.07\%,\ d\text{-}w = 1.808$$

ولقد أكدت النتائج بالنموذج السابق على معنوية النموذج حيث أكد على ذلك قيمة اختبار ف (ف المحسوبة = 5.918) مما يؤكد على دلالتها الاحصائية عند مُستوى معنوية 0.05 وذلك بدرجة حرية (2 ، 15)، وقد أكدت النتائج على أن العلاقة بين نمو الناتج المحلى الاجمالى

وخفض مُعدلات البطالة علاقة عكسية وقد أكدت نتائج اختبار "ديرين واتسون" على أن النموذج لا يُعانى من الارتباط الذاتى على الاطلاق حيث أن قيمة "ديرين واتسون" تُحقق du <D w < 2 .

وفيما يلى عرض النتائج المرونة فى المدى الطويل والقصير بين كُل من مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة، والجدول التالى يعرض نتائج المرونة فى المدى القصير والطويل وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (8)

نتائج المرونة فى المدى القصير والطويل لتأثير نمو الناتج المحلى الاجمالى على خفض مُعدلات البطالة

م	المدى	المرونة
1	المرونة فى المدى القصير	-2.182
2	المرونة فى المدى الطويل	- 2.577

من الواضح من بيانات الجدول أن المرونة أكبر من الواحد الصحيح وأ ن الاشارة السالبة تدُل على العلاقة العكسية بين نمو الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل البطالة ، فهذا يعنى أنه كلما زاد معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى إنخفض معدل البطالة بنسبة أكبر من زيادة مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى سواء كان ذلك فى الأجل القصير أو الأجل الطويل وإن كان فى الأجل الطويل فإن نسبة إنخفاض البطالة يكون أكبر من المدى القصير بنسبة 39.5%.

ومما سبق يُمكنا رفض صحة الفرض الثانى وبشكل مُطلق ونقبل الفرض البديل وهو وجود تأثير لنمو الناتج المحلى الاجمالى على خفض مُعدلات البطالة فى جمهورية مصر العربية".

اختبار الفرض الثالث

لإختبار صحة الفرض الأول للبحث القائل بأنه "لا يوجد تأثير لمُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى على مُعدل البطالة"، فقد تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط Simple Regression Model وذلك باتباع المنهج التالى:

1/1/2_ دراسة شكل الانتشار:

الشكل التالى يعرض شكل الانتشار Scatter Diagram والذى يوضح طبيعة العلاقة بين مُعدل

نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى (ZZ) والمُمثل على المحور الأفقى ومُعدل البطالة (XX) والمُمثل على المحور الرأسى.

شكل رقم (5): نتائج شكل الانتشار الخاص بدراسة العلاقة
مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى (ZZ) ومُعدل البطالة(XX)

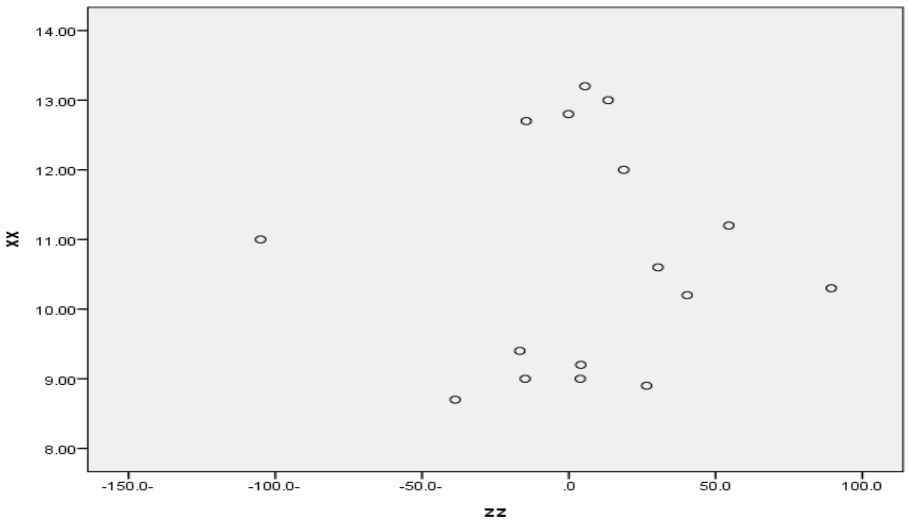

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام SPSS.22 .

ولقد أكدت النتائج بالشكل السابق على عدم وجود توجه واضح لوجود علاقة بين المُتغيرين محل الدراسة أخذاً فى الإعتبار أنه تم إجراء مجموعة من التحويلات على البيانات والمحاولات المُختلفة والتى لم تُسفر عن وجود أية نتائج توحى بوجود علاقة مُباشرة، إلا أنه فى ضوء نتائج الفرضية السابقة فإنه يُمكن التوصل إلى وجود علاقة غير مُباشرة بين المُتغيرين على النحو التالى:

شكل (6)

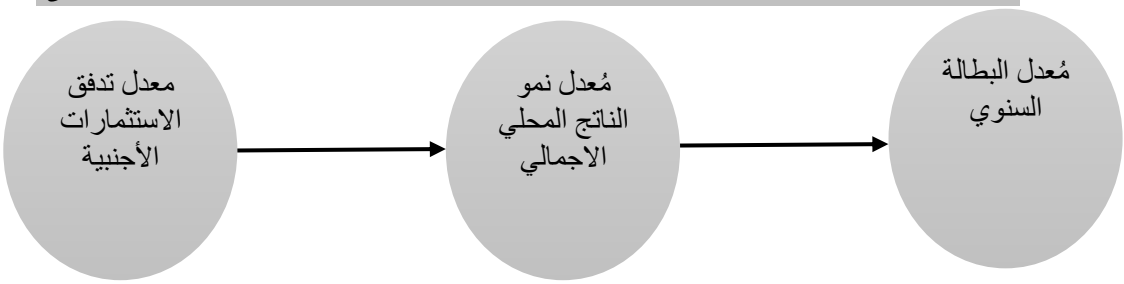

ومما سبق يُمكن رفض صحة الفرض الثالث ونقبل الفرض البديل وهو وجود تأثير لمُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى على مُعدل البطالة بشكل غير مُباشر.

[5] النتائج والتوصيات:

1/5: النتائج.

تتمثل أهم النتائج التى توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلى:

- **بالنسبة لمدى قبول أو عدم قبول الفرض الأول القائل"بأنه لا يوجد تأثير لمُعدل نمو تدفُّق الاستثمار الأجنبى المُباشر على الناتج المحلى الإجمالى بشكل مُباشر"، فقد تم رفض صحة هذا الفرض حيث هُناك تأثير لمُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى المُباشر على الناتج المحلى الاجمالى بشكل مُباشر، حيث أكدت النتائج على أن الدرجة التفسيرية للتغيرات التى تطرأ على مُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى يكون نتيجة التغيرات فى مُعدل نمو تدفُّق الاستثمارات الأجنبية بحوالى 47.9%، و بعد اخذ تحويلة الجذر التربيعى أصبحت الدرجة التفسرية 53.4%.**
- **أما بالنسبة لمدى قبول أو عدم قبول الفرض الثانى القائل بأنه " لا يوجد تأثير لنمو الناتج المحلى الاجمالى على خفض معدلات البطالة فى جمهورية مصر العربية"، فقد تم رفض صحة هذا الفرض حيث هُناك تأثير لمُعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى على مُعدل البطالة فى مصر بشكل مُباشر، وأن العلاقة بينهما علاقة عكسية وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، ولقد أكدت النتائج على أن الدرجة التفسيرية للتغيرات التى تطرأ على مُعدل البطالة السنوى نتيجة التغيرات فى مُعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى يُقدر بحوالى 27.44%.**
- **أما بالنسبة لمدى قبول أو عدم قبول الفرض الثالث القائل بأنه " لا توجد تأثير لمُعدل تدفُّق الاستثمار الأجنبى على مُعدل البطالة"، فقد تم رفض صحة هذا الفرض حيث هُناك تأثير لمُعدل نمو تدفُّق الاستثمارات الأجنبية على مُعدل البطالة إلا أن هذا التأثير تأثير غير**

مُباشر بين المُتغيرين.

2/5: التوصيات.

فى ضوء النتائج التى تم التوصل اليها فقد تم تقديم عدد من التوصيات يُمكن أن تُسهم فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين الأداء الاقتصادى فى مصر فيما يلى:

- **سرعة الانتهاء من إقرار قانون الإستثمار الجديد، والعمل على تسريع اجراءات فض النزاعات الاقتصادية، وتقليل الاجراءات والروتين الحكومي الخاص بمصالح المُستثمرين، إضافة إلى عقد العديد من المؤتمرات، والندوات خارج مصر من خلال السفارات المصرية المُتواجدة في بلدان العالم للتسويق الاستثماري، وعرض الفُرص المُتاحة للمُستثمرين الاجانب بما يعمل على على جذب المزيد من تدفُّقات الاستثمار الأجنبى والارتفاع بمُعدل النمو الاقتصادى.**
- **العمل على مُحاربة الفساد بكافة اشكاله (فساد إدارى_ فساد سياسى_ فساد مالى، ....)، بما يُساعد على جذب تدفُّقات رؤوس الأموال وتوفير المناخ المُلائم لزيادة الإنتاج.**
- **الإستمرار فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، بما يعمل على جذب الاستثمارات والمُساهمة فى زيادة مُعدل النمو الاقتصادى.**
- **العمل على التنسيق الكامل بين كُل من السياسة المالية والسياسة النقدية بما يُحقق الاستقرار المالى والنقدى والتى تعمل بالتالى على جذب مزيد من الاستثمارات.**
- **العمل على تحقيق الاستقرار السياسى والأمنى مع عدم تركيز الشق الأمنى على الأمن السياسى فقط، ولكن لابُد من الاهتمام بالشق الجنائى وأمن المُجتمع مما يُسهم فى جذب المزيد من الاستثمارت ورفع مُعدل النمو الاقتصادى.**

المُلحق الاحصائى

جدول رقم (1)

تطور الناتج المحلى الاجمالى ومعددل نموه وحجم تدفق الاستثمار الأجنبى المُباشر ومُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ومُعدل البطالة فى مصر خلال الفترة (2000/1999_1991/1990)

البيان / السنة	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	مُعدل نمو الناتج المحلى (%)	تدفُق الاستثمار الأجنبى للداخل (مليون دولار)	مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى (%)	مُعدل البطالة السنوى (%)
1991/1990	96.1	17.0	516.4	5.1	10.9
1992/1991	119.2	19.3	800.8	3.1-	11.1
1993/1992	134.2	11.1	1336.8	62.5	11.3
1994/1993	174.8	23.2	770.3	73.5-	9.8
1995/1994	205.9	15.1	627.9	22.7-	9.6
1996/1995	229.4	10.2	770.9	18.5	9.2
1997/1996	239.5	4.2	1105.2	30.2	8.8
1998/1997	253.09	5.3	712.1	55.2-	8.3
1999/1998	268.398	5.8	1668.4	57.3	7.9
2000/1999	338.700	20.8	1876.6	11.0	7.4

المصدر: وزارة التخطيط_ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة المالية البيان الختامى عن الموازنة العامة للدولة من 1991/1990 حتى 2000/1999، البنك المركزى المصرى التقرير السنوى_أعداد مُتنوعة.

جدول رقم (2)

تطور الناتج المحلى الاجمالى ومُعدل نموه وحجم تدفق الاستثمار الأجنبى المُباشر ومُعدل تدفُق الاستثمار الأجنبى المُباشر ومُعدل البطالة فى مصر خلال الفترة (2016/2015_2001/2000)

البيان / السنة	الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية (مليار جنيه)	مُعدل نمو الناتج المحلى (%)	تدفُق الاستثمار الأجنبى للداخل (مليون دولار)	مُعدل نمو تدفُق الاستثمار الأجنبى (%)	مُعدل البطالة السنوى (%)	حجم البطالة (ألف فرد)	مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى(جنيه)	مُعدل مُتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (%)
2001/2000	363.000	3.5	510	3.9	9.0	1806.9	5502	2.3
2002/2001	378.900	3.2	532	4.1	9.2	1919.9	5698	3.4
2003/2002	417.500	3.2	892	40.3	10.2	2120.1	6149	7.3
2004/2003	485.000	4.1	435	105-	11.0	2272.7	7003	12.1
2005/2004	558.000	4.5	4135.0	89.4	10.3	2449.8	7617	8.0
2006/2005	617.300	6.8	9098.0	54.5	11.2	2681.4	8555	10.9
2007/2006	740.400	7.1	13084.0	30.4	10.6	2540.3	10120	15.4
2008/2007	817.400	7.2	17802.0	26.5	8.9	2233.9	11908	15.0
2009/2008	1046.5	4.7	12836.0	38.7-	8.7	2241.3	13553	12.1
2010/2009	1203.9	5.1	11008.1	16.7-	9.4	2484.2	15332	11.7
2011/2010	1376.9	1.8	9574.4	14.9-	9.0	2737.5	17032	9.9
2012/2011	1548.4	2.2	11768.1	18.7	12.0	3223.4	20299	16.0
2013/2012	1753.3	2.1	10273.6	14.5-	12.7	3455.3	21991	7.7
2014/2013	1997.6	2.2	10855.8	5.5	13.2	3600.0	24539	10.3
2015/2014	2443.9	3.4	12546.2	13.4	13.0	3633.0	27460	10.7
2016/2015	2708.3	2.3	12528.7	0.1-	12.8	3635.0	_	_
المُتوسط		3.97						

المصدر: البنك المركزى المصرى_ النشرة الشهرية أعداد مُتنوعة، وزارة التنمية الاقتصادية _ تقارير المُتابعة الاقتصادية والاجتماعية.

هوامش الدراسة

[1] - Alguacil M. T., Cuadros A. & Orts V., (2002), "Foreign direct investment, exports snd domestic performance in Mexico: a causality analysis", Economics Letters, Vol. 77, Issue 3, pp35,36.

[2] - Balamuurali& Bogahawatte C, 2004, "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka", Sri Lankan Journal of Agricultural Economics, Vol. 6, No. 1, pp. 37_50.

[3] د/ ايمان محمد عبد اللطيف_ مقومات جذب الاستثمارات (المحلية_ الأجنبية) كأساس للتنمية المستدامة للاقتصاد المصرى 2000-2014_ مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية_ المجلد السابع عشر_ العدد الأول_ يناير 2016_ ص6،7.

[4] _ د/ على عبد الوهاب نجا_ "العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبى والانفتاح التُجارى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة 1980_2010"_ مجلة كُلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية_ جامعة الاسكندرية_ العدد الثانى 2014 (1285).

[5]- Chowd hury A. & Mavrotas G., (2003), "FDI and Growth: What Causes What?" The World Eonmy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19, http://onlinelibrary.wilev. Com/doi/.

[6]- http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2016/5/11.

[7] - Maria J. Roa &et al: Unemployment and Economic growth cycles.Studies in nonlinear dynamics&Econometrics.Vol.12.No.2.2008. http://www.bepress.com/snde/vol12/iss2/art6

[8] - Syed M. Ahsan and Xing-Fei Liu: Understanding Unemployment in the Arab Countries: Towards a Policy Framework. Journal of Development and Economic Policies.Vol.10.No.2.2008.pp(119- 155)

[9] - Hubert Gabrisch &Herbert Buscher: The unemployment-growth relationship in transition countries. Institut für Halle Institute for Economic Research.IWH-Discussionspapiere; IWH-Discussion Papers. November 2005. No. 5.pp(1-26) http://www.iwh-halle.de

[10]-M.Zagler: A vecter error correction model of economic growth and unemployment in major European countries and an analysis of Okun's law. Applied Econometrics and International Development. AEEADE. Vol. 3.No.3. 2003 .pp(93-118)

[11]-Fabien. Tripier:The dynamic correlation between growth and unemployment .Economics bulletin.Vol.5.No.4.2002.pp(1-9)

[12]-Harris. R. and B. Silverstone "Testing for asymmetry in Okun's law: A cross−country comparison.Economics Bulletin. Vol. 5. No. 2. (2001) pp. 1−13.

[13] - Richard Harris and Brian Silverstone: Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand: Rediscovering Okun's Law. University of Waikato. Department of Economics.Working Paper in Economics 2/00May2000. http://www.durham.ac.uk/Economics

[14]_ د. سميحة فوزي_ "سياسات الاستثمار ومُشكلة البطالة في مصر"_ ورقة عمل رقم (68) تم تقديم هذه الورقة في المؤتمر الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية في 13_١٤ يناير ٢٠٠٢.

[15]_ د/ ليلى الخواجة_ "دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بسوق العمل في مصر"، من كتاب البطالة في مصر، تحرير سلوى سليمان_ 1989_ الصفحات١٨١ _٢٣٢_ قسم الاقتصاد: جامعة القاهرة.

[16]_ د/ رمزى زكي _ "الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المُشكلات الرأسمالية المُعاصرة" _ 1997_عالم المعرفة، العدد ٢٢٦.

[17]- World Bank (1995), "Workers in an Integrating World," World Development Report Oxford University Press.

[18]- Assad, Ragui (1997), "The Employment Crisis in Egypt: Current Trends and Future Prospects," in K. Pfeifer ed., Research in Middle East Economics, Greenwich, Conn.: JAI Press, Vol. 2.

[19]- Griffin, Keith (1996), "Macroeconomic Reform and Employment: An Investment-Led Strategy of Structural Adjustment in Sub-Saharan Africa," International Labor Organization, Discussion Paper 16, Geneva.

[20]- Iqbal M. s., Shaikh F. m& Shar A.H., 2010, "Causality Relationship between foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Pakistan", Asian Social Science, Vol. 6, No. 9, pp. 82_89, www. Ccsenet.org/ass.

[21]- Ahadi R. & Ghanbarzadeh M.,2011, "FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from Mena Region", Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174_182, http://idosi.org/mejsr/

[22]- Mah J. S, 2010, "Foreign direct investment inflows and economic growth of China", Journal of Policy Moddeling, Vol. 32, Issue 1,pp. 155-158, http://www.scienceddirect.com/.

[23]- Balamuurali N & Bogahawatte C., 2004, Foreign Direct Inestment and Economic Growth in Sri Lanka", Sri Lankan Journal of Aricultural Economics, Vol 6, No. 1, pp. 37-50 http://sljol. Info/index.

[24]- Chowdhury A & Mavrotas G, 2003, "FDI and Growth: What Causes What?" The World Economy, Vol. 29, Issue 1, pp.9-19, http:onlinelibrary.wiley.com/doi/.